العدد (1482) السنة السادسة - الاربعاء (15) نيسان 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مجلس ذي قار قلق على وعوده الانتخابية

الناصرية / حسين العامل

ابدى رئيس مجلس محافظة ذي قار جميل يوسف شبيب قلقه من تداعيات الازمة المالية وانعكاساتها على الوعود الانتخابية التي قطعها اعضاء المجلس للناخبين خلال حملاتهم الانتخابية.

واشار رئيس المجلس خلال ترؤسه الجلسة الاولى لمجلس محافظة ذي قار المنتخب كونه العضو الاكبر سنا : الى تحديات الازمة المالية الناجمة عن انخفاض اسعار النفط داعيا الى ايجاد بدائل لتوفير الاموال اللازمة لتحسين الخدمات والنهوض بواقع الاعمار، منوها الى ان المجلس لايمتلك عصا موسى لتحقيق الوعود الانتخابية التي قطعها للجماهير.

وكانت موازنة محافظة ذي قار لعام ٢٠٠٩ والبالغة ١٦٨، ٣ مليار دينار قد انخفضت عن موازنة العام الماضي بما يقارب ١٥٣ مليار دينار وذلك اثر تخفيض الموازنه الاتحادية التي تاثرت هي الاخرى بانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية.

ويشك عدد غير قليل من السكان المحليين بامكانية تحقيق الوعود الانتخابية التي قطعتها الكيانات السياسية ابان حملاتها الانتخابية حيث يعتقدون ان الوعود الانتخابية تظل مجرد وعود ما لم تقترن بجدية تحقيقها وتوفر الدعم المالي الكافي لتنفيذها على ارض الواقع مشيرين الى ان المشاكل الاقتصادية التي عجزت الحكومتان المركزية والمحلية عن حلها يوم كان سعر النفط يتجاوز الـ١٤٠ دولارا للبرميل لا يمكن ان تحلها الحكومات المحلية بعد ان اصبح سعر برميل النفط لا يتجاوز الـ ٥٠ دولارا .

ولا يشكل انخفاض واردات الموازنة الاتحادية وما يتبعها من تقليص في تخصيصات ونفقات الاعمار سوى واحد من العوامل المتعددة التي تحول دون تحقيق الوعود الانتخابية فالتحديات الامنية المتجددة وتفشي ظاهرتي الفساد الاداري والمالي وارتفاع معدلات البطالة التي بلغت بحسب بيانات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات في وزارة التخطيط ٣٠٪ بين صفوف الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥-٢٤ سنه اصبحت هي الاخرى تشكل تحدياً متنامياً يواجه عملية النهوض بالواقع الاقتصادي والخدمي بشكل عام. ولاسيما وان الموازنه الحالية لا تؤمن سوى فرص عمل محدودة جدا هي اقل بكثير من الفرص التي كانت توفرها موازنات الاعوام السابقة. ويتوقع المراقبون انعكاس اسعار النفط سلبا على معظم برامج المحافظات وخططها الخاصة بتحسين الواقع الخدمي ومعالجة مشكلة ارتفاع معدلات البطالة وهذه القضايا وان كانت تشكل محور الوعود التي قطعتها الكيانات المتنافسة في انتخابات مجالس المحافظات ابان حملاتها الانتخابية الا انها في الواقع تمثل المشكلة الحقيقية الكبرى التي مازالت تواجه معظم الشرائح والطبقات الاجتماعية العراقية.

تستهلك ١٢٥٠٠ طن حنطة شهريا

أزمة طحين في الديوانية وسط ارتفاع الأسعار واستياء الاهالي

القادسية / باسم الشرقي

تشهد محافظة الديوانية أزمة في مادة الطحين التي قطعت عن البطاقة التموينية منذ الشهر الأول من العام الجاري، فيما أعلن مدير الشركة العامة لتجارة الحبوب في المحافظة عن وصول ٣ آلاف طن من الحنطة المستوردة إلى مخازن الشركة.

المواطنون في المحافظة ابدوا تذمرهم من استمرار وزارة التجارة بعدم تجهيزهم بمادة الطحين منذ الشهر الأول من العام الجاري وحتى يومنا هذا، حيث يقول المواطن/ داخل العبادي:"بان حصة الطحين مقطوعة عن المواطنين منذ الشهر الأول لهذا العام ودخلنا الشهر الرابع ولم نتسلم الحصة منذ أربعة أشهر ماجعل سعر الطحين يرتفع في السوق إلى ٣٠ ألف دينار للكيس الواحد وهذا الأمر اثر في المواطن البسيط الذي لا يملك إلا قوت يومه المعتاد والطحين هم مادي يضاف على عبء المواطن ونأمل أن يسارع المسؤولون في وزارة التجارة بإنهاء هذه الأزمة.

فيما تقول المواطنة:"أشواق محي:"بان قطع وجبة الطحين اثر كثيراً في حياتنا اليومية كون الطحين مادة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها والتجار لم يكذبوا خبرا وقاموا برفع أسعار الطحين إلى أضعاف عما كانت عليه دون أن يراعوا المواطنين فهم معروف عنهم "تجار جشعون وتجار أزمات"، ولكن بالتأكيد لا نلومهم بل نلوم وزارة التجارة في قضية الاستغلال ورفع الأسعار ونطالب تلك الوزارة بالإسراع إلى إعادة تنظيم توزيع مادة الطحين في أوقاته المحددة لان التأخير سيضيف معه ثقلاً كبيراً على العوائل التي لاتملك القدرة على مواصلة الحياة بشكلها المناسب.

من جانبه أعلن جواد الياسري مدير فرع الشركة بالمحافظة:"أن الفرع تسلم ١٣الاف طن من الحنطة المستوردة و ستوزع على مطاحن في المحافظة من اجل توزيع حصص أبناء المحافظة في اقل تقدير لشهري الثاني والثالث.وأوضح:"بان أسباب العجز لايتحملها الفرع ولا المطاحن بل تأخر استيراد الحنطة هي التي كانت السبب الرئيس في عملية تأخير توزيع حصة أبناء المحافظة من مادة الطحين للأشهر الثلاث الماضية.ولفت الياسري إلى أن:"محافظة الديوانية تستهلك شهرياً ١٢٥٠٠ طن من الحنطة.داعياً:"وزارة التجارة إلى إنشاء صومعة تسع الى١٢٠ ألف طن بدلاً من الصومعة الحالية التي لاتسع الى ١٥ ألف طن.

من الداخل

جوليانا لم تتغير

هادي جلو مرعي

كان الطعام الايطالي وتشكيلة الفاكهة، ملائمة لطبيعة مشاعر الصحفية الايطالية جوليانا سجرينا –هكذا فهمت الاسم.. عندما استقبلتنا في مكتبها في روما، وكانت تتحدث ضاحكة –احيانا– بينما اخبرني صديق ان رصاصة ما تزال في مكان من جسدها..

سألت كثيراً عن العراق. وتحدثت عن بغداد، وكردستان ومدن اخرى كانت قد زارتها عندما كانت تعمل في البلاد، ورغبت في معرفة احوال الناس وما تمر به المرأة العراقية –ان كان سلباً او ايجاباً– وهي اكثر شوقاً للعودة، بانتظار حصولها على تاشيرة الدخول الى البلاد، وكنت ارغب في طلب المساعدة من السفير حسن الجنابي اثناء حفل عشاء قريباً من حاضرة الفاتيكان، لكني فوجئت بطريقته الودية وجلوسه معنا على المائدة والاعتذار عن التقصير.

جوليانا سألتني عن امكانية حضورها الى مؤسسة المدى، وما هي المساعدة التي ستتوفر لها في مكاتبها؟ قلت.. قبل اسابيع زار بغداد صحافي الماني وبقي في المؤسسة لايام وعمل مع صحفييها، واطلع على الاوضاع المحلية وكتب الى بلاده العديد من التقارير الصحفية، وكانت الاجواء ملائمة له.

وقبله وصلت العاصمة الصحفية الفرنسية انا نيفات لتغطية الانتخابات المحلية وتجولت في احياء في بغداد، وزارت مدناً عدة، وحصلت على دعم كامل منا، وفتحنا لها ابواب مرصد الحريات الصحفية، ومكاتبه وكانت راضية عن الاجراءات التي واجهتها عند دخولها البلاد، واظهرت سعادتها بتناول الاطعمة العراقية، في مطعم (خان دجاج)..

جوليانا تعاني مشاكل في عينيها، لكنها ليست كافية لتمنعها من مزاولة مهامها، وهي الان صحافية حرة.. طلبت القهوة، وربما تململت من اسئلتها عن واقع المرأة وكنت محاصراً من امرأتين ابدتا حرصاً على محاورها في شؤون منظمات المجتمع المدني ودورها في دعم حضور النساء ومشاركتهن في الفعاليات السياسية والاجتماعية والثقافية.

والحق ان جوليانا سجرينا لم تتغير كثيراً عنها قبل سنوات عندما جاءت الى العراق وكان في شدة المشاكل والتحديات القاسية التي تجاوزها بصعوبة..

تعلمت منها ان الصحفي الشجاع، لا يعبأ بالمخاطر، ولا يتأثر بالاجواء المملة، وهمه الاساس ملاحقة الاحداث وتسجيلها، وقد يفقد حياته ثمناً لذلك، وهو ما حصل بالفعل لصحفيين عراقيين تجاوزوا المئتين وخمسين زميلاً قضوا في حوادث مختلفة منذ عام ٢٠٠٣ وهي السنة التي بدأ فيها شكل اخر من اشكال العمل الصحفي المؤسساتي، وفي اجواء من حرية التعبير، قد لا تكون بالمستوى العالي لكنها في النهاية –كانت مهمة لجهة العمل من اجل حرية اكبر وديمقراطية ناشئة، يمكن ان تكبر لتصنع مستقبلاً واعداً...

تعلمت منها ان الصحفي الشجاع، لا يعبأ بالمخاطر، ولا يتأثر بالاجواء المملة، وهمه الاساس ملاحقة الاحداث وتسجيلها، وقد يفقد حياته ثمناً لذلك، وهو ما حصل بالفعل لصحفيين عراقيين تجاوزوا المئتين وخمسين زميلاً قضوا في حوادث مختلفة منذ ٢٠٠٣

في نداء مناشدة للحكومة والبرلمان

عدد من منظمات المجتمع المدني ترفض التدخلات في شأنها

بغداد / المدى

عبر عدد من ممثلي المنظمات المهنية غير الحكومية المجتمعين في مقر المجلس العراقي للسلم والتضامن عن رفضهم تدخلات الحكومة في نشاطهم المحصور بالعمل المهني المنضوي في اطار منظمات المجتمع المدني وقد اصدروا بيانا بهذا الشأن تلقت المدى نسخة منه جاء فيه :

نداء مفتوح من منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات المهنية الى الرأي العام العراقي والدولي

المجتمعون في مقر المجلس العراقي للسلم والتضامن والممثلون لعدد من منظمات المجتمع المدني العراقي والاتحادات والنقابات المهنية والمعبرون عن ارادته نعلن عن رفضنا للتدخلات الحكومية في شأن المنظمات المهنية غير الحكومية وهي تتقاطع مع نصوص الدستور العراقي والمعايير الدولية التي نصت صراحة على ضرورة احترام استقلاليتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. فبرغم القرارات الحكومية التي تتصف بالتدخل في عمل هذه المنظمات ومنها قرار مجلس الحكم رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ والامر الديواني (٨٧٥٠) لسنة ٢٠٠٥ الذي وضع الحجز على اموال المنظمات المهنية خلافاً لقوانينها الخاصة والنافذة جاء قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة سداسية برئاسة وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، التي بدورها امرت بتشكيل لجان تحضيرية للسيطرة عليها بحجة الاشراف على انتخاباتها خلافاً لقوانينها الخاصة التي منحت هيئاتها الادارية صلاحية دعوة الهيئات العامة فيها حسب مواعيد محددة لاجراء الانتخابات باشراف ورقابة قضائية نزيهة وعادلة.. مما يوحي ان هناك نوايا للتدخل في عملية الانتخابات. وفي نفس الوقت اقر مجلس الوزراء مسودة قانون للمنظمات غير الحكومية وضع فيه شروطاً لاتتفق مع المعايير التي اعتمدتها الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذلك للعهد الدولي الذي التزمت به الحكومة العراقية.. حيث اشترط مشروع القانون الجديد عدداً من الشروط الثقيلة منها شهادات حسن السلوك لمؤسسيها وموافقات من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء فضلاً عن امور اخرى تتعارض مع صفتها الطوعية غير الربحية..

كما سمح لمجلس الوزراء بناء على طلب من وزير الدولة لشؤون المجتمع المدني، الغاء الترخيص لهذه المنظمة او تلك.. لقد حددت المعايير الدولية وقوانين عربية معروفة بان انهاء الترخيص لاية منظمة هو قرار يصدر من القضاء.. ان هذه الاجراءات تمثل اخلالاً بالتعهدات التي التزمتها الحكومة امام الشعب العراقي والمجتمع الدولي بحماية المنجزات الديمقراطية.. كما ان مجمل التبريرات التي تسوقها وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني لا تسوغ اي تدخل حكومي ولا تعكس مصداقية تعامل الدولة مع منظمات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات المهنية..

الموقعون ادناه من مختلف تشكيلات المجتمع المدني (منظمات مهنية غير حكومية) يناشدون في ندائهم هذا الحكومة ومجلس النواب بضرورة الالتزام بمبادئ الدستور والمعايير الدولية واحترام ارادة نشطاء المجتمع المدني في المشاركة بسن قانون يتعلق بهم. سيبقى المجتمع المدني ومنظماته مدافعاً ثابتاً عن المبادئ التي وجد من اجلها ولا يتردد في استخدام كل الطرق القانونية والسلمية لتثبيت حقوقه الشرعية داعياً المنظمات الدولية والامم المتحدة برفع صوتها عالياً متضامناً مع المجتمع المدني العراقي.

الموقعون: المجلس العراقي للسلم والتضامن وجمعية الامل العراقية والاتحاد العام لنقابات العمال وحركة بلد السلام ومنظمة الملتقى العراقي و نقابة المعلمين ولجنة التنسيق الدائمة لاتحاد النقابات والجمعيات

وجمعية السلام للطفولة ومنظمة تموز للتنمية و الجمعية العراقية لدعم الشهداء. والجمعية العراقية للادارة الصحية. ومؤسسة اهل البيت. و منظمة حقوق الانسان الديمقراطية. ومنظمة المتطوعين. و الشهداء والمعوقين. وهيئة دعاة السلام. ومنظمة نهضة المراة العراقية. وجمعية نساء العراق. و الديوان الثقافي للعشائر العراقية. ومنظمة حرية المراة

أكاديمية : عدم اهتمام جامعاتنا بالجوانب التطبيقية أدى إلى خلل في الحياة العملية بعد التخرج

الموصل / خالد نور الدين

ان الجامعة تحتل مكان الصدارة بين مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الذي توجد فيه، فهي تهدف الى تنمية المجتمع اقتصاديا وعلميا وتقنياً من خلال وظائفها الاساسية التي تؤديها (التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع)، فان الحاجة ملحة اليوم في ضوء المعطيات الجديدة التي تسود العالم، ان تتحمل الجامعة مسؤولية توضيح معالم الطريق الصحيح أمام طلبتها لكونها مؤسسة تعليمية / تعلمية تعتمد المنهجية العلمية ي التخطيط والتحليل العلمي والمنطقي للاحداث والتعامل بعقلانية مع التغيرات والتطورات العالمية.

فإذا كانت هذه المتطلبات ضرورية للجامعات في العالم فما حال الجامعات في العراق الذي يعاني أوضاعاً ثقافية واقتصادية وامنية لا مثيل لها في العالم، تقول الدكتورة مآرب المولى من كلية التربية بجامعة الموصل عن ذلك : يعاني المجتمع الان ضعف التوازن بين حاجات المجتمع وسوق العمل من جهة وبين الاختصاصات الجامعية وإعداد الكوادر من جهة ثانية، لذا يمكن اجمال بعض الخصائص التي تتسم بها الجامعات العراقية بما يأتي : تقتصر اغلب الاهداف الأكثر تحققا في التعليم الجامعي على الجوانب النظرية والاكاديمية ولا تهتم بدرجة مشابهة بالجوانب التطبيقية والعملية مما يسبب خللا في الحياة العملية بعد التخرج، يقل الاهتمام بالجوانب البحثية واقتصارها على التدريسيين لأغراض الترقية وطلبة الصفوف المنتهية لكنها لضعف الامكانات التقنية غالبا ما تكون تقليدية وغير جادة، يتبع اغلب التدريسيين طريقة المحاضرة التي تعتمد على التلقين لإعطاء كمية كبيرة من الموضوعات بينما توجد العديد من الطرائق والأساليب الحديثة يمكن اعتمادها في التدريس الجامعي وهذا ينعكس على اهتمام التدريسيين بالجانب المعرفي أكثر من اهتمامهم بالجوانب الوجدانية والمهارية، يكون استخدام التقنيات محدودا كما ونوعا في التدريس الجامعي وغالبا ما يكون الاعتماد على الاستيراد لجميع الاجهزة التقنية مما يضيع فرصة تكوين البنى التحتية والاعتماد على الذات في إعدادها، تركز الجامعات العراقية على الانسان (الحكيم) أو الفقيه أكثر بكثير من إعدادها الانسان الفاعل العملي، قلة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي أدى إلى انخفاض مستوى التعليم لدى المخرجات وضعف قدراتهم على الإبداع والابتكار، ضعف القدرة على استيعاب المتخصصين في التعليم العالي ومؤسسات العمل أدى الى هجرة نسبة كبيرة من أصحاب الكفاءات العلمية.

وبخصوص التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في البلاد توضح المولى: يواجه التعليم الجامعي تحديات كثيرة أفرزتها طبيعة العصر والمرحلة الراهنة التي يمر بها المجتمع العراقي ومن أكثرها خطورة : العولمة الاقتصادية، إذ ان التغيرات العالمية المتسارعة التي أحدثتها العولمة في مجالات الاقتصاد والسياسة والاتصال والتقنية أدت الى تغيرات جذرية على الساحة الدولية وأفرزت كثيرا من القيم والرؤى التي أصبحت تسيطر على الذهنية العالمية في ظل تيارات جارفة تهدف الى عولمة المجتمعات وتوحيد أنماطها وتقاليدها وان هذه التغيرات تكاد تلامس كل شيء في حياتنا، لذا يتطلب الأمر من مؤسسات التعليم العالي ان توفر برامجيات للتوجيه والارشاد الوظيفي وبرامج للتدريب المستمر وإعادة التأهيل والتشغيل وبرامج متخصصة لاكتساب العاملين مهارات الحاسوب واللغات الاجنبية وفنون الادارة، اما التحدي الآخر فهو المعلومات التقنية ويقصد بها الجمع بين الكلمة مكتوبة ومنطوقة والصورة ساكنة ومتحركة وبين الاتصالات سلكية ولاسلكية وارضية أو فضائية، وذلك في جمع المعلومات وتخزينها وتحليل مضامينها وتوفرها أو توفيرها بالشكل المرغوب في الوقت والسرعة اللازمة، وعن الاساليب المطلوبة لتطوير التعليم العالي والجامعي العراق أشارت المولى، تطلب تطوير التعليم العالي والجامعي في العراق الأخذ بالأساليب التالية في الاقل تقدير : ان تتحول مؤسسات التعليم العالي الى مؤسسات تعليم مستمر والأخذ بمبدأ (التربية المستمرة) بحيث يفتح أبوابه لجميع الأعمار والراغبين في إكمال تعليمهم، ان تساهم جميع الجهات المعنية في تطوير وتجديد وتمويل التعليم العالي لتحقيق مبدأ الشراكة فيه بين الدولة وسائر المؤسسات الاجتماعية المعنية، ان يعاد النظر بالتعليم الثانوي وفي منافذ التعليم الأخرى بحيث يصبح مقدمة لتوفير المعلومات العلمية اللازمة لتحقيق متطلبات التعليم العالي المتجددة والاستجابة لحاجات سوق العمل المتغيرة من جانب آخر، ان تتوفر الامكانات اللازمة لإجراء الدراسات والبحوث العلمية المتطورة، ان تجعل الجامعة من مؤسسات ودوائر الدولة والمجتمع مسرحا للبحوث العلمية وتشخيص ما هو غير ملائم مع تطورات العصر، ان تحرر الجامعة نفوس الطلبة من الخوف والتقليد الأعمى وتوفر لهم الفرص للعمل والإبداع نظريا وتطبيقيا، ان تسعى الجامعة دوما الى تحسين مستوى التعليم كما ونوعا لجعله أكثر ملاءمة لحاجات المجتمع والمتعلم.